

يناير
2017

LOOPS
المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

الحالة الإجتماعية في ليبيا

الحالة الليبية – التقرير الشهري



www.loopsresearch.org



info@loopsresearch.com

الحالة الاجتماعية في ليبيا

الحالة الليبية – يناير 2017

أولاً: انتشار الجريمة

برز في شهر يناير ملف تهريب الوقود على الساحة الليبية من جديد، وهو أحد أهم الملفات التي عجزت الحكومات المتعاقبة في البلاد عن وضع حلول جذرية للحد من هذه الظاهرة.

ففي آخر أيام شهر يناير انتقلت اتهامات تهريب النفط من الأوساط المحلية إلى دول أخرى، حيث طالب مكتب النائب العام الليبي سلطات مالطا بالتعاون معه للقبض على ما قال إنها "مافيا مالطية"، تعمل على تهريب النفط من ليبيا، وقبض على أشخاص يحملون جنسيات أجنبية وجه إليهم تهمة تهريب النفط من ليبيا، جنسياتهم مالطية وإيطالية وأوكرانية.

كما وجه الاتهامات لمافيات من مالطا وإيطاليا و أشخاص ليبيين متورطين معهم، بينهم مسؤولون، أصدر في حقهم أوامر اعتقال، في ظل نفي الحكومة المالطية على لسان وزير خارجيتها علمها بذلك.

وسبق أن أصدر رئيس المجلس الرئاسي مطلع يناير أوامره للقوات البحرية الليبية بمصادرة أي سفينة تحاول تهريب الوقود من البلاد، وجاء ذلك بعد أن أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط أنها ستلاحق مهربي الوقود من مصفاة النفط بمدينة الزاوية ومدينة زوارة غربي البلاد في ديسمبر الماضي. متهمة أيضا سرية تابعة لحرس المنشآت النفطية في مصفاة الزاوية بتهريب النفط.

ولم تقتصر ظاهرة التهريب في ليبيا على النفط فقط، بل امتدت لتتطال الكتب المدرسية، حيث أحبطت محاولتان لتهريب كتب مدرسية كانت ستخرج من البلاد إلى تونس عبر معبر ذهبية.

ونشطت عمليات تهريب السيارات إلى دول الجوار مؤخرا، فقد قبضت الجهات الأمنية في بنغازي على سوداني يقوم بتهريب السيارات إلى بلاده. أعقبت ذلك بالقبض على ليبي مرتبط بشبكة تهريب السيارات للسودان وتشاد.

وضبطت الجهات المختصة في منطقة مطروح بدولة مصر ستة آلاف عبوة زيت محلية الصناعة كانت ستهرب إلى مصر.

وفي يناير تفاقمت حوادث القتل والختف في بعض المدن الليبية، لا سيما سبها التي تبرز فيها معدلات الجريمة منذ فترة. فسجلت 22 جريمة قتل، وخطف سبعة، كما سرقت فيها 15 مقرا حكوميا تابع للدولة. ويعد العام الماضي في سبها الأكثر توترا منذ ثورة 17 فبراير عام 2011، إذ سجل في سبها أكثر من 280 جريمة قتل و153 حالة خطف، و624 جريمة من جرائم الحراية.

وتفاوتت أسباب العجز التام للجهات الأمنية في الحد من الجرائم في المدينة، فمديرية الأمن تطالب على الدوام بتوفير الإمكانيات اللازمة وتفعيل الأجهزة التابعة لها، في حين أكد مركز شرطة المدينة في سبها أن تعداد المنتسبين للشرطة في المدينة يبلغ خمسة آلاف منتسب، لا يتجاوز عدد من يداومون منهم 200 شرطي.

ولم تكن طرابلس في منأى عن الانفلات الأمني وهي التي شهدت تفجيرا في محيط السفارة الإيطالية التي أعيد افتتاحها مؤخرا، وارتكبت فيها أكثر من حادثة قتل أبرزها مقتل إماراتي يتهم بالجوسسة على يد فرد بالمخابرات العامة داخل محبسه، وجاءت عملية القتل بحسب ناشطين بسبب نية أحد القياديين بالجهة المحتجزة تهريب المتهم.

الانفلات الأمني في طرابلس امتد ليتمثل في عمليات أبرزها خطف الناشط السياسي صلاح البكوش، ونوري أمبية ارحومة المسؤول في وزارة المالية بحكومة الوفاق، وعمر العاقل أحد قادة كتبية الفرقان الذي اتضح لاحقا أنه محتجز عند قوة الردع الخاصة، التي قالت إنها تحقق معه في شهادات منسوبة إليه، كما شهدت الخمس مقتل محمد اشتيوي عضو المجلس العسكري وسط المدينة.

أما في غرب طرابلس وتحديددا علي الطريق الساحلي فلا تزال حوادث القتل والختف والسرقة للمارة من مناطق ورشفانة مستمرة بسبب الهوية، إذ بلغ عدد المختطفين 90 شخصا، إلا أنه تم إخلاء سبيل عدد من المختطفين بعد أحداث إغلاق خط الغاز المغذي لطرابلس.

ولم تقل معدلات الجريمة في شرقي البلاد في شهر يناير، بل ربما ازدادت في بعض المدن، إذ شهدت بنغازي تفجيرين في حادثين منفصلين، أسفرا عن مقتل شخص وإصابة 16 من المدنيين، بينهم وزير الداخلية الأسبق عاشور شوايل، الذي يرى محللون أن حادثة التفجير التي أصيب فيها كانت تستهدف شوايل، وفي البيضاء تعرض العميد فرج البرعصي لحادث إطلاق نار. وهو أحد أبرز من قادوا عملية الكرامة في وقت سابق.

وتعددت جرائم القتل في شرق البلاد منها مقتل منتسبين للأجهزة الأمنية في حادثين منفصلين بمديني البيضاء وبنغازي، بينما اختتمت الجرائم في طبرق لهذا الشهر بحادثة اختطاف عضو مجلس النواب عن مدينة الكفرة جبريل أوحيدة الزوي، من مقر إقامته.

كما استمرت ظاهرة إصابة المدنيين جراء الأعيرة النارية العشوائية بالمدينة جراء المشاجرات المسلحة، ومن بين هؤلاء المصابين في شهر يناير رضية عمرها تسعة أشهر، وكان مستشفى الجلاء بنغازي قد استقبل 3039 حالة من ضحايا المشاجرات والسطو المسلح خلال العام 2016.

وسجلت مدينة هون وسط البلاد وفاة سبعة عمال أجنب اختناقاً بمنزلهم، بعد إضرار النار فيه من قبل مسلحين.

وأعلن مكتب النائب العام الليبي القبض على متورطين في أعمال التخريب والسرقة التي تطل أعمدة ومحطات الكهرباء في المنطقة الجنوبية، حيث خربت وسرقت نحو 120 برجاً من أبراج الكهرباء. وشهد يناير كغيره من أشهر السنة عدة أعمال تخريب و سرقة لمنشآت وأعمدة كهربائية معظمها في المنطقة الجنوبية.

وأغلق في طبرق مقر السلع التموينية بسبب سرقة 500 كيس سكر من المخازن. واستبدلت بأكياس من الملح، وفي البيضاء أعلنت مديرية الأمن عن أنها تلقت 75 بلاغا عن عمليات سرقة سيارات جرت في المدينة وجوارها خلال العام الماضى، كما أُلقت الجهات الأمنية القبض على عصابات سرقة في مدن بنغازي والبيضاء والمرج.

حادثة أخرى هي الوحيدة من نوعها في يناير، عُثر فيها على أكثر من أربعة آلاف ملف خاص بمنح الجنسية الليبية بمكتب تسجيل الأجانب العرب في مقر مصلحة الأحوال المدنية فرع الجبل الأخضر. كما ضبطت الجهات الأمنية في المرج مصريا يحمل أوراقاً ثبوتية ليبية كاملة بما فيها جواز سفر وبطاقة شخصية.

ولم تخل مظاهر الجريمة كعادتها من انتشار الاتجار بالمخدرات والسرقة والتي ازدادت عن الأشهر الماضية، وسجلت في مدن ومناطق شرقي البلاد حالات ضبط لكميات من المخدرات لعل أبرزها 1900 كيلوجرام من الحشيش ضبطت في طبرق.

توقعات:

في ظل استمرار عدم توفير الدعم اللازم للجهات الأمنية في سبها واستمرار الانفلات الأمني من المتوقع أن تزداد معدلات الجريمة في المدينة وهي التي تتخذ نسقا تصاعديا منذ أشهر. أما في غرب البلاد وخاصة في طرابلس فإن احتمال الانقسام السياسي وحدة الاستقطاب أدى إلى جعل الخصومة تتخذ منحى آخر أكثر عنفا، الأمر الذي يقود غالبا إلى مزيد من عمليات القتل السياسي والاختطاف لمسؤولين وقادة كتائب عسكريين وأمنيين ونشطاء، في حين يرجح أن تقل حوادث الخطف والقتل في مناطق ورشفانة بعد الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا على الأقل على المدى القريب.

وفي شرق البلاد وعلى الرغم من سيطرة الجيش التابع لمجلس النواب على مساحات ومناطق جديدة وفرضه الإدارة العسكرية في عدد من البلديات. إلا أن القبضة الأمنية لا تزال ضعيفة وهذا ما يجعل التوقع يتجه إلى احتمال ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها.

ثانياً: المصالحة المحلية الاجتماعية

تركزت جهود المصالحة المحلية الاجتماعية في شهر يناير على قضيتين أساسيين، أولهما قضية المختطفين من الزاوية والمناطق المجاورة لها في ورشفانة، والثانية هي قضية المدنيين من العائلات والعمال الوافدين العالقين في منطقة قنفودة غربي بنغازي.

وتكللت الجهود في مدينة الزاوية بالنجاح، حيث نجح عدد من الوجهاء والمشايخ والأعيان بالتعاون مع مجلس حكماء وأعيان الزاوية في إنجاح المفاوضات التي كانت قائمة لفتح خط الغاز بمنطقة بئر ترفاس، المغذي لمحطة توليد الكهرباء الذي يمد العاصمة طرابلس بالكهرباء، وهي التي عاشت في ظلام لفترات استمرت أحيانا لثلاثة أيام بسبب انقطاع الكهرباء عنها.

وأطلق سراح 18 شخصا من مدينة الزاوية بفضية مالية، تبعهم 19 آخرون كانوا جميعهم محتجزين على الهوية في مناطق ورشفانة، على خلفية إيقاف كتائب من الزاوية لشاحنة تحمل التبغ تخص أشخاصا من ورشفانة، وفي قضية أخرى فتح المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة خط مفاوضات مع القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب في بنغازي، من أجل إيجاد مخرج آمن للمدنيين من العائلات والعمال الوافدين العالقين في منطقة قنفودة غربي المدينة، والتي تشهد اشتباكات عنيفة لم تنته حتى الآن. وتسري المفاوضات أيضا على السجناء من عناصر ورموز النظام السابق المسجونين لدى مجلس شوري ثوار بنغازي.

ومن بين الأحداث التي تدخلت فيها الوساطات الاجتماعية الاشتباكات التي وقعت بين مسلحين من ترهونة والقره بولي، والتي تدخل لإنهاء أعيان من قبائل مدن ومناطق طرابلس الكبرى وورشفانة، وتوصلوا من خلالها إلى وقف إطلاق النار من الجهتين، وفتح الطرق الرئيسية، في انتظار عقد اجتماع صلح نهائي بين الطرفين.

توقعات:

على الرغم من أن جهود الأعيان والمشايخ كللت بالنجاح في مدينة الزاوية إلا أنه من المتوقع أن تشهد المنطقة الغربية أحداثا عسكرية في نقاط جديدة، ما يحتم على المشايخ لعب دور أكبر، خاصة في العاصمة طرابلس وما جاورها، فهي تشهد احتقانا وسخطا من قبل المواطنين نتيجة ازدياد سوء الوضع المعيشي وغلاء الأسعار. وانقطاع الكهرباء وسوء الخدمات، واستمرار الاستقطاب الحاد للمواطن البسيط من قبل التيارات المتصارعة. غير أنه ثبت أن وساطات الأعيان والمشايخ غير الرسمية تحقق نجاحا أكثر من تلك التي تطغى عليها المسميات والصفات الرسمية، ما يقود إلى ضرورة دعم هذا المنحى قصد توسيع المصالحات المحلية بين المناطق والقبائل.

ثالثاً: النازحون

لم تكن أحداث شهر يناير عادية بالنسبة للنازحين والمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإنما شهد تطورات مهمة، بعضها يحدث لأول مرة منذ عام 2011. إذ يمكن القول إن أبرز ما ميز هذا الشهر هو عودة عدد من العائلات المهجرة والنازحة في مصر إلى ليبيا، وعودة أعداد كبيرة من نازحي بعض أحياء مدينة سرت التي تحررت مؤخرا من قبضة تنظيم الدولة.

فقد عادت 26 عائلة ليبية نازحة ومهجرة ونازحة في مصر منذ نحو ست سنوات إلى ليبيا وتحديدا مدينة طبرق، ضمن أولى خطوات تنفيذ اتفاقية موقعة بين "مؤسسة العدالة أولا" التي يرأسها رجل الأعمال الليبي حسونة طاطاناكي، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة التابعة لمجلس النواب في طبرق.

وتقوم الاتفاقية التي تبنتها "مؤسسة العدالة أولا" على رجوع أكثر من 100 عائلة ليبية مهجرة ونازحة في الخارج، وتقديم المساعدات لهم ودمجهم في المجتمع. ووزعت العائلات الـ 26 على مساكن مخصصة لها، تكفلت "العدالة أولا" بدفع ثمن إيجارها، وتعهدت بتقديم 1000 دينار لكل أسرة كمنحة شهرية لمدة عام كامل. وأقيمت في طبرق احتفالية بعودة عدد من العائلات النازحة والمهجرة حضرها الطيب الصافي أحد رموز نظام القذافي، والذي أشاد فيها بدور أبناء المنطقة في تضييد جراح الوطن ولم الشمل ودرء الفتنة.

وأعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة عن مبادرة أخرى تحت مسمى "التكافل الاجتماعي"، تتمثل في تبني كل وزير ووكيل وزارة مصاريف إحدى العائلات الليبية النازحة من حسابه الخاص لمدة عام كامل.

ولطالما كان هناك تضارب حول أعداد المهجرين والنازحين خارج البلاد، إلا أن إجمالي العائلات المهجرة والنازحة الموجودة في دولة مصر لا يتجاوز 5200 بحسب إحصاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة، التي أكدت أنها أحصت جميع العائلات بالتعاون مع السفارة والقنصلية الليبية في مصر، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في هذا المجال.

واستثنت الوزارة في إحصائها عددا من العائلات التي رفضت التسجيل لديها، وهي لا تتعدى 15% من العدد المسجل، كما أن هناك نحو 650 عائلة ليبية مهجرة ونازحة في تونس، بحسب ما تم تقييده في سجلات الوزارة. وبشأن تعداد العائلات النازحة في بنغازي أعلنت الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية أن عدد العائلات المسجلة لديها بلغ نحو 19,9600 عائلة نازحة، تتباين في أماكن إقامتها، بين منازل أقاربهم وذويهم أو منحت لهم، وبين المدارس والمخيمات المخصصة للنازحين.

ومن بين الأحداث المهمة أيضا بخصوص النازحين استمرت حركة عودة النازحين من مدينة سرت بعد تحريرها في ديسمبر الماضي إلى منازلهم التي تركتها منذ نحو عام.

فقد عادت 150 عائلة كانت نازحة من منطقتي الثلاثين والقبيبة غرب سرت إلى منازلها، وعاد عدد كبير من العائلات إلى من منازلها في وادي الغربيات ومشروع تلال الزراعي، كما سمحت غرفة العمليات الميدانية بسرت لسكان خمسة أحياء بالعودة إلى منازلهم بعد الانتهاء من تأمينها وإزالة مخلفات الحرب منها، وهي الزعفران، وطريق الكويري و 101، وحي ال700 وحدة سكنية، وحي جزيرة السواوة.

وباستثناء سكان الجزيرة البحرية وعمارات 656 وحي القصور التي لها خصوصية أمنية، فقد سُمح لجميع سكان المدينة بتفقد منازلهم، والدخول إلى مناطقهم والخروج منها بشكل يومي.

وفي ذات الوقت استمرت العائلات النازحة من سرت في تسلم المساعدات الغذائية والطبية التي تقدمها مؤسسات خيرية أهلية وحكومية ومنظمات دولية، حيث وزعت العديد منها على العائلات النازحة في مناطق سرت وضواحيها، ومناطق ومدن الجفرة، وبنى وليد، وبلديات طرابلس الكبرى، وزليتن، وترهونة، وأبو قرين، والوشكة، ومدن ومناطق الهلال النفطي وصولا إلى أجدابيا.

كما وزعت المساعدات الإنسانية على النازحين من مدن أخرى غير سرت في مناطق ومدن ترهونة، ومصبراتة، وبنغازي، وبنى وليد، وسبها.

وقدمت معظم المساعدات خلال يناير من قبل جمعية أيادي الخير للأعمال الخيرية، ومؤسسة الطاهر الزاوي للأعمال الخيرية، والهلال الأحمر الليبي، وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والهيئة الطبية الدولية، واليونيسيف، في ظل غياب للدعم الحكومي الرسمي، باستثناء مساعدات قدمت لنازحين في بنغازي من الهيئة الليبية للإغاثة، ومساعدات سُلمت من لجنة مكلفة من بلدية بنغازي.

واسهاما منه في دعم تعزيز التنسيق بشأن حماية النازحين بين الجهات الدولية والمحلية والمدنية العاملة في ليبيا، أجرى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بليبيا دورة تدريبية شارك فيها أكثر من 35 مشاركا من جهات مختلفة ومتطوعين.

وسيزور خبراء دوليين من الأمم المتحدة في مطلع فبراير مقرر حكومة الوفاق الوطني وعدة مؤسسات معنية لتقييم قواعد بيانات النازحين داخليًا، كما سيتم تقييم شامل للبيانات المتاحة بشأن النازحين، ووضع خطة شاملة بين المؤسسات المحلية والدولية، خلال ورشة عمل سنتعقد في تونس في الـ 20 من فبراير، بإدارة خبراء من برنامج جيبس بجينيف.

توقعات:

قد يشهد شهر فبراير انفراجة في ملف النازحين بانتهاء عودة عدد كبير آخر من العائلات النازحة من مدينة سرت، خصوصا بعد السماح لسكان عدد من المناطق بتفقد منازلهم، وانتهاء جزء كبير من عمليات التمشيط وإزالة مخلفات الحرب والألغام في عدد من المناطق، كما يرجح أن تتواصل المساعدات الإنسانية لمن تبقى من نازحي سرت في مدن مختلفة، إضافة إلى النازحين من تاورغاء ومثلهم من بنغازي وككلة وورشفانة، إضافة إلى المهجرين من بعض مناطق طرابلس إلى مدن الجبل الغربي، ويبقى تقديم المساعدات مقتصرًا على المؤسسات الأهلية الخيرية والمنظمات الدولية، لعجز الدولة وعدم وجود أي ميزانيات تسييرية لمعالجة مشاكل النازحين.

كما أنه من المرجح عودة عدد آخر من العائلات النازحة والمهجرة خارج ليبيا في مصر وتونس، خصوصا وأن مؤسسة العدالة أولا أعلنت أنها ستستهدف 100 عائلة، كما أن هناك مبادرة أطلقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة قد تدخل حيز التنفيذ.

ويستمر نزوح وتهجير العائلات من بنغازي والتي خرجت أعقاب إطلاق عملية الكرامة نظرا لاستمرار القتال في بعض مناطق المدينة، وفقدان العديد من العائلات لمنازلها، فضلا عن عدم قدرة كثير منها علي العودة إلى المدينة بسبب الشرخ الاجتماعي الحاصل هناك.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الاقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.

17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. واقع التعليم العالي في ليبيا.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
22. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
23. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
24. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
25. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
26. السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح.
27. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
28. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
29. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
30. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
31. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
32. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
33. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .

34. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
35. تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا.
36. التنمية الإدارية.....لإدارة التنمية المستدامة.
37. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
38. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
39. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
40. مسارات الحرب في بنغازي.
41. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
42. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
43. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.
44. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
45. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
46. المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
47. واقع النفط الليبي خلال عام 2016.
48. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
49. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
50. الجيش الليبي - مآزق الماضوية وتحدي إعادة البناء.

51. واقع قطاع النفط الليبي و الأثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.

52. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.

53. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.

54. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.

55. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.

56. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.

57. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكَّك؟

58. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟

59. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.

60. تحول الصراع في الليبية من الهلال للنفط بعد عملية البرق الخاطف.

61. تداعيات إعلان مجلس الدولة و المفتي على الاوضاع في طرابلس.

62. لالتمديد وليماذا فشل (الليبيون) في التداول السلمي؟

63. تقرير الحالة الليبية لشهر سبتمبر 2016.

64. العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011.

65. الدور الروسي في ليبيا...سياق للحرب الباردة الجديدة.

66. ملامح خارطة السلاح في طرابلس بعد رجوع حكومة الوفاق.

67. سيناريوهات جديدة محتملة للحرب في الهلال النفطي.

68. رؤية لإدارة الآثار و التراث الليبي.
69. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2015.
70. الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج.
71. الحالة الليبية .. تقرير شهر أكتوبر 2016.
72. إنهاء الصراع في ليبيا مقترح إطاري للحل.
73. المشروعات الصغيرة ... الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.
74. خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر.
75. تقييم أداء وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا.
76. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.
77. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر.
78. مسألة النازحين في ليبيا .. نظرة عامة .
79. الاقتصاد الليبي.. إلى أين؟؟
80. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.
81. حصر النازحين.. الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية.
82. الحالة الليبية - تقرير شهر يناير 2017.
83. الحالة السياسية الداخلية في ليبيا - تقرير شهر يناير 2017.
84. الحالة الاقتصادية في ليبيا - تقرير شهر يناير 2017.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات و الإستراتيجيات الحالية و الناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية و تعزيز الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة و الحوكمة و التخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز و نشر المعرفة حول السياسات العامة و الإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات و الدراسات و التقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفلين – طرابلس - ليبيا

هاتف: 00218 21 340 01 43

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس: 0090 212 603 27 48